مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٥٦

الجمعة، ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فلوسفيتش	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد ليدين
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/1997/235)

97-85297

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/1997/235)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اسرائيل وقطر يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد بيليغ (اسرائيل) مقعدا الى طاولة المجلس، وشغل السيد آل خليفة (قطر) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1997/242 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى المجلس أن يدعو، وفقا لممارساته السابقة، الدكتور ناصر القدوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الى الاشتراك في الجلسة الحالية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس".

واعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة الى الاشتراك في المناقشة الحالية وفقا للنظام الداخلي والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن استجابة لطلب وارد في رسالة مؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1997/235. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/241، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته قطر ومصر.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1997/233، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ وموجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار (S/1997/241) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت على مشروع القرار.

السيد العربي (مصر): اليوم، وللمرة الثانية في غضون أسبوعين، يجتمع مجلس الأمن للتصويت على مشروع القرار بوقف الأعمال التنفيذية التي بدأتها إسرائيل لبناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبي غنيم، جنوبي القدس الشرقية بصفة خاصة، وبوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بصفة عامة.

إن القضية محل البحث اليوم هي الآثار المدمرة لسياسة إسرائيل الاستيطانية، وبصفة خاصة في القدس والمناطق المحيطة بها، على مستقبل السلام في الشرق الأوسط. لذلك، فإن مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم -- والذي أعدته الدول العربية مجتمعة وتبنته مصر وقطر بوصفها تتولى رئاسة المجموعة العربية لهذا الشهر. وينصب مشروع القرار على مطالبة إسرائيل بالتوقف عن استخدام المستوطنات كأداة لفرض أمر واقع مرفوض شكلا وموضوعا ويؤدي إلى إصدار أحكام مسبقة في قضايا تم الاتفاق على التفاوض عليها في المرحلة النهائية، وهي قضايا طلب من كل طرف، وقبل كل طرف، والتزم كل طرف، بأن يمتنع عن المساس بأي

أمر يتعلق بها حتى تبدأ محادثات المرحلة النهائية ويتم الاتفاق حول هذه الأمور.

إن الرسالة الموجهة إلى إسرائيل من خلال مشروع القرار بأن بدء تنفيذ أعمال البناء في مستوطنة جبل أبي غنيم قرار خاطئ ولا بد من الرجوع عنه لمخالفته قواعد القانون الدولي والتزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد راعت المجموعة العربية أن يكون مشروع القرار المطروح أمام المجلس مختصرا وينصب على مطالبة إسرائيل بأن تكف فورا عن تشييد هذه المستوطنة. ولا يتطرق مشروع القرار إلى أي أمور أخرى.

وتأمل المجموعة العربية في أن يتخذ المجلس الإجراء اللازم في أسرع وقت ممكن نظرا لخطورة استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية على الوضع في المنطقة، إلا أننا حرصا على إتاحة الفرصة كاملة من خلال مشاورات مكثفة على مدى يومين مع جميع أعضاء المجلس في محاولة للتوصل إلى صيغة تسمح للمجلس أن يوجه رسالة بالإجماع إلى إسرائيل. لقد حرصنا على ذلك ومازلنا نحرص عليه. ويهم وفد مصر في هذا الصدد أن يشير إلى أن تلك المشاورات كانت قد بدأت في إحراز بعض التقدم وأنها تمت بنوايا حسنة من جانب جميع الأطراف. وكان وفد مصر ولا يزال على استعداد تام للاستمرار في هذه المشاورات حتى تصل إلى النتيجة المثمرة المرجوة.

لقد حذرت مصر على لسان رئيسها ووزير خارجيتها من المنعطف الخطير الذي تمر به عملية السلام في الشرق الأوسط من جراء السياسات الاستفزازية للحكومة الإسرائيلية الحالية ومن استهتار تلك الحكومة بردود الفعل الدولية على سياساتها الاستيطانية. تلك السياسات التي رفعت حدة التوتر والعنف في المنطقة وأدت إلى تغذية قوى التطرف والمواجهة وإضعاف قوى الحوار والاعتدال المؤيدة للسلام.

وفي هذا الصدد علمنا بأسى ما تناقلته وكالات الأنباء عن الحادث المؤسف الذي وقع في إسرائيل اليوم. ويهم مصر أن تعلن بكل وضوح إدانة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله إدانة قاطعة. ولكن في نفس الوقت نؤكد أن على إسرائيل أن تعي أن سياساتها الاستيطانية المستفزة للمشاعر الدولية والعربية تؤدي دائما إلى آثار مدمرة على جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

إن الطريق الوحيد إلى سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط قائم على الاحترام التام لأحكام القانون الدولي والالتزام التام بالاتفاقات والارتباطات التي تم التوصل إليها.

إن احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبموجب قرارات مجلس الأمن، وبموجب الاتفاقات الثنائية التي وقعت عليها، خاصة الاتفاق الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي يمنع كلا من إسرايل وفلسطين من اتخاذ أي إجراء في الضفة الغربية وغزة من شأنه المصادرة على نتائج مفاوضات المرحلة النهائية هذا هو الطريق الوحيد إلى السلام في الشرق الوسط ولا يوجد أي طريق آخر.

إن القول بأن ممارسة مجلس الأمن لاختصاصاته وصلاحياته وفقا للميثاق سيكون لها انعكاسات سلبية على السلام في الشرق الأوسط هو تحسب ليس له ما يبرره. بل إن العكس هو الصحيح. إذ أن سكوت المجلس وفشله في ممارسة صلاحياته من شأنه أن يرسل رسالة خاطئة، رسالة خطيرة، من شأنها أن تشجع الحكومة الإسرائيلية الحالية على التمادي في مخالفة أحكام القانون الدولي، وتشجعها أيضا على استخفاف بالتزاماتها التعاقدية وعدم احترامها، وهو الأمر الذي يمكن أن يودي بعملية السلام التي تمر بالفعل بمنعطف دقيق وحساس.

إن إسرائيل ليست في وضع يميزها عن باقي دول العالم التي تحترم أحكام القانون الدولي، وليست في وضع يسمح لها بفرض واقع محدد يتفق مع أهوائها ومصالحها ويضرب عرض الحائط بمصالح الدول العربية وبمصالح المجتمع الدولي. ولذلك يلزم على مجلس الأمن أن يتدخل لممارسة اختصاصه الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين بأن يطالب بكل وضوح إسرائيل بإيقاف تنفيذ الأنشطة الاستيطانية في جبل أبي غنيم وإيقاف كافة الأنشطة الاستيطانية الأخرى لما لها من آثار مدمرة على مستقبل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إن التساؤل الذي يدور في ذهن الجميع اليوم هو هل سينجح مجلس الأمن في القيام بهذا الدور؟ هذا هو السؤال الذي ستوضحه نتيجة التصويت اليوم.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود بلدي أن يؤكد من جديد الأسباب، واحدا واحدا، التي قادت كوستاريكا إلى التصويت في ٧ آذار/ مارس مؤيدة مشروع القرار السابق بشأن موضوع بناء مستوطنات في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم في الأراضي العربية المحتلة في القدس الشرقية.

وبنفس الروح صوتنا أيضا مؤيدين قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١ بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٧.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن قرار حكومة اسرائيل يتناقض والقانون الدولي ويؤثر تأثيرا ضارا جدا بعملية السلام وبالامتثال المخلص للاتفاقات.

ونحن نتمسك بإصرار برأينا خلال عملية المشاورات غير الرسمية السابقة والأخيرة كلها بأنه من أجل أن تصل رسالة الأمم المتحدة بطريقة واضحة لا لبس فيها هناك ضرورة للاتحاد في مجلس الأمن سواء تم الإعراب عن ذلك في صورة قرار أو في صورة بيان رئاسي.

إن قرار إسرائيل الخاطئ يقوض بشكل خطير عملية السلام. إن روح أوسلو أصبحت مهددة بشكل خطير. وللأسف، أضيف إلى ذلك الواقع العمل الإرهابي الجدير بالشجب الذي وقع في الساعات الأخيرة والذي أعلنت مجموعة حماس مسؤوليتها عنه بشكل علني ورسمي.

ثمة سحب سوداء تغيم على أرض الميعاد وعلى المدينة المقدسة بنفس القدر بالنسبة لليهود والمسلمين والمسيحيين.

ومرة أخرى فإن كوستاريكا تدعو للسلام بكل قوة. وإن المواقف المتطرفة لأي من الجانبين لا ينبغي أن تطغى على الإرادة الصريحة للرئيس عرفات ورئيس الوزراء الشهيد اسحق رابين عندما وقّعا على اتفاق السلام في أوسلو. وهذا، في رأينا، هو السبيل الوحيد الذي يمكن به لكل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية أن تلقى التأييد والتشجيع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي هذه الجهود ستصوت كوستاريكا دائما لصالح السلام.

إن الظروف الحالية تدعونا إلى التوقف والتأمل بموضوعية وبعد نظر في قرارات مجلس الأمن حتى يكون تأييده لعملية السلام فعالا حقا ويصور تصويرا سليما إرادة السلام في المجتمع الدولي. وللأسف، إننا للمرة الثانية نفتقد ظروف الوحدة اللازمة.

وفي هذا السياق، تلقيت تعليمات من حكومتي بأن أمتنع عن التصويت على مشروع القرار المطروح على المجلس.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعربت حكومة اليابان عن موقفها بأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، المتمثلة في قرار حكومة اسرائيل بناء مساكن في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم في القدس الشرقية تدعو، إلى الأسف. ولهذا السبب من المؤسف للغاية أن حكومة اسرائيل، وعلى الرغم من نداء المجتمع الدولي، تمضي في هذا البناء. والأمر الذي يثير قلق اليابان البالغ هو أن هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى تقويض عملية السلام التي بناها الطرفان المعنيان مباشرة باجتهاد شديد على مدى سنوات.

وعلى أساس هذا الاقتناع، عبَّرت حكومة اليابان عن موقفها بتاريخ ١٩ آذار/ مارس في رسالة من وزير الخارجية إيكادا إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفي، وكذلك إلى رئيس حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت، السيد ياسر عرفات.

ونتيجة هذا القلق البالغ، انخرط أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك بلدي، في جهود جادة مخلصة من أجل الوصول إلى رسالة إجماعية يرسلها المجلس إلى الحكومة الاسرائيلية. لذلك فإنه لمما يدعو إلى الحزن الشديد أننا لم ننجح في جهودنا المشتركة.

وفي ظل هذه الظروف، ستصوت اليابان مؤيدة مشروع القرار المطروح علينا الذي يهدف إلى دعوة الحكومة الاسرائيلية إلى التوقف عن النشاط الحالي لبناء مستوطنة في القدس الشرقية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مشاعر الحزن والغضب الشديدين التي تشعر بها حكومة اليابان وشعبها إزاء الحادث المأساوي الذي وقع في تل أبيب اليوم، ٢١ آذار/ مارس، وفيه تسبب تفجير إرهابي في العديد من الإصابات ومن بين المصابين أطفال أبرياء. وهذا النوع من النشاط - وأقصد الأنشطة الإرهابية - هو على وجه التحديد الذي يمكن أن يعرض للخطر عملية السلام بأكملها وذلك عن طريق إثارة حلقة مفرغة من العنف. وتدين اليابان إدانة مطلقة أي شكل من أشكال الإرهاب.

وينبغي ألا نسمح للعنف بأن يعيق الجهود المبذولة من أجل السلام والاستقرار. ومن الملح أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تجنب المزيد من التدهور في الحالة، وخاصة بأن يبذل الطرفان المعنيان قصارى جهودهما من أجل ممارسة ضبط النفس. وتحث اليابان الطرفين المعنيين على العمل لمضاعفة جهودهما لإعادة المفاوضات إلى مسارها.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها

المجتمع الدولي إلى اسرائيل بالتوقف عن أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية، لا تزال الحكومة الاسرائيلية مستمرة بعناد في تنفيذ خطتها. ونود أن نعرب عن مشاعر القلق العميق إزاء تطور الحالة. ونرى أن هذا سيؤدي بكل تأكيد إلى وضع العقبات أمام المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية الجارية. لذلك نشعر بالقلق العميق إزاء تطور عملية السلام. ومرة أخرى ندعو الحكومة الاسرائيلية إلى أن توقف فورا أنشطتها الاستيطانية في القدس الشرقية.

وأود أن أؤكد على موقف الحكومة الصينية المبدئي بأن مسألة القدس ينبغي أن تقوم بتسويتها جميع الأطراف المعنية عن طريق مفاوضات سلمية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويحدونا وطيد الأمل أن يتسنى لجميع الأطراف المعنية أن تتوخى الحذر وأن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات ليست في صالح عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرى أن من الضروري في ظل الظروف الحالية، أن يرسل مجلس الأمن إلى الحكومة الاسرائيلية رسالة واضحة لا لبس فيها تدعوها إلى التوقف فورا عن الأنشطة الاستيطانية. لذلك سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المطروح علينا.

وتدين الصين جميع أشكال الأنشطة الإرهابية. ونحن نأسف أسفا شديدا للانفجار الذي وقع في تل أبيب اليوم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن مؤاساتنا لأسر الضحايا.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومتي آمنت دائما بأن هدف السلام في الشرق الأوسط يخدم المصلحة الحيوية للمجتمع الدولي وهذه وجهة نظر يشارك معظم أعضاء المجتمع الدولي فيها، وأنا أعلم أن هذا الشعور تشارك فيه بعمق جميع الدول الأعضاء المجتمعة في هذه القاعة. إن العمل الإرهابي البغيض الذي حدث في وقت مبكر من هذا اليوم يدل على واقع الخطر الذي يمثّله أعداء السلام. فمنذ ساعات قليلة، انفجرت قنبلة في مقهى مزدحم بتل أبيب، وقتلت ثلاثة أشخاص على الأقل وأصابت عددا كبيرا من الآخرين، بما في ذلك الأطفال الصغار. وكما قال الرئيس كلينتون صباح اليوم في هلسنكي، فإننا ندين بشدة هذا العمل الإرهابي، فلا مكان للإرهاب أو العنف في عملية السلام. ولا يمكن لأية ظروف أن تبرر اللجوء إلى العنف أو الإرهاب ضد المدنيين الأبرياء.

وترحب حكومتي بإدانة هذا الحادث الأليم اليوم من جانب الرئيس عرفات، وكما لاحظ الرئيس كلينتون كذلك، لا ينبغي أن يكون هناك أي شك على الإطلاق، في أذهان أصدقاء أو أعداء السلام، في أن السلطة الفلسطينية تعارض الإرهاب معارضة قاطعة وأنها ملتزمة التزاما قاطعا بمنع هذه الأعمال. أود أيضا أن أقدم تعازيّ الشخصية وتعازي الشعب الأمريكي إلى أسر الإسرائيليين الذين قتلوا أو أصيبوا في هذه الجريمة التي تستحق الشجب.

وخلال مناقشة مجلس الأمن السابقة للخلاف الذي أثير حول هار حوما/جبل أبو غنيم، وخلال المناقشة اللاحقة في الجمعية العامة، استمعنا جميعا لآراء الدول الأعضاء باستفاضة وبالتفصيل. وإن موقف الولايات المتحدة يجب أن يكون واضحا للجميع. ولذلك سأتوخى الإيجاز. لئن كانت حكومتي تشارك القلق المعرب عنه هنا وفي الجمعية العامة إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء في ذلك الموقع، فإننا نختلف بشأن الأسلوب الأفضل لمعالجة هذه الحالة وتجاوز الخلاف الحالي بطريقة تدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا السبب يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تصوت معارضة لمشروع القرار المعروض أمامنا.

إن الولايات المتحدة بكل بساطة لا تؤمن بأن مجلس الأمن أو الجمعية العامة له دور أو ينبغي أن يقحم نفسه في مسائل قررت الأطراف المتفاوضة معالجتها في مباحثات الوضع النهائي. إن هذا التدخل يزيد من تشدد مواقف الطرفين ويزيد من صعوبة عملهما. وبذلك سيزيد مجلس الأمن التوتر القائم في المنطقة، وسيعقد جهود جميع الأطراف لإعادة المفاوضات إلى مسار منتج، وسيبعد الاهتمام من الهدف الأساسي وهو تحقيق التقدم نحو إقامة شرق أوسط يعيش في سلام ورخاء.

ولا ينبغي لأحد أن يفسر معارضة حكومتي لمشروع القرار هذا على أنها تعبير عن دعمنا للبناء الجاري حاليا في هار حوما/جبل أبو غنيم. فالأمر ليس كذلك. فقد أعلنا بصورة متكررة عن إيماننا بأن البناء في هذا الموقع لا يساعد عملية السلام. وكما قال الرئيس كلينتون مرة أخرى في وقت سابق، كنا نفضل ألا يتخذ هذا القرار. فهو يقوض الثقة المطلوبة بشدة في تهيئة المناخ الملائم لنجاح المفاوضات، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي تنطوي عليها مباحثات الوضع الدائم.

وكما لاحظت خلال مناقشتنا السابقة لهذا الموضوع، فإن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط

يتطلب عملية تفاوضية أمينة. وعلى الأطراف أن تولي عناية خاصة لتفادي أي أعمال إجهاضية يمكن أن تبدو كحكم مسبق على نتيجة المفاوضات، مع العمل الجاد لتهيئة مناخ من الثقة يمكّن من إجراء المفاوضات المنتجة.

وإن القرار الخاص بهار حوما/جبل أبو غنيم يؤدي إلى عكس ذلك بالضبط. ونأسف لاتخاذه.

ولكن هذا الخلاف لن يحسم من خلال تدخل هذا المجلس أو الجمعية العامة أو أي طرف خارجي آخر. فالطرفان وحدهما يمكنهما حل هذا الخلاف. فقد دللا مرارا وتكرارا خلال ما يقرب من ست سنوات انقضت منذ مؤتمر مدريد، في أوقات الأمل والتفاؤل وكذلك في أوقات اليأس القاتم، أنهما قادران على التغلب على المشاكل والخلافات التي تفصل بينهما وعلى المضي قدما. وقد فعلا ذلك بالاعتماد على طاقتهما من القوة والعزم، وعلى الدعم النشط والتشجيع من المجتمع الدولي. إن إجراء المجلس اليوم يفتقر إلى روح الدعم والتشجيع هذه.

وبصراحة، فبدلا من معالجة هذه الموضوع في محفل غير ملائم للعمل الحقيقي المطلوب، دعونا نركّز على إيجاد طريقة لدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في محاولتهم التعامل مع وضع صعب ولاستعادة الثقة والأمل والحوار، وهي أمور أساسية في حل الخلافات والتوصل إلى الاتفاقات وتنفيذها وصنع سلام عادل ودائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن سأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/241.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية، اليابان.

المعارضون
الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون
كوستاريكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كالتالي: ١٣ صوتا مؤيدا ومعارضة صوت واحد مع امتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد عمل الوفد الفرنسي مع آخرين للتوصل إلى حل بتوافق الآراء، حتى نستطيع اتخاذ قرار بالإجماع حول وضع يراه الجميع يبرر رد فعل من مجلس الأمن. ولم نتمكن من الوصول إلى ذلك الاجماع. ونعرب عن أسفنا لذلك.

ونرى أن مجلس الأمن يجب أن يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالقرارات التي تعرض عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر، والتي أثارت معارضة المجتمع الدولي كله، بما في ذلك المشاركون في رعاية هذه العملية.

إن فرنسا تدعو الأطراف في عملية السلام على الاستمرار في العمل الذي بدأوه وتحث السلطات الإسرائيلية على أن تقدر آثار كل قرار من القرارات التي اتخذتها على عملية السلام.

إن فرنسا تؤكد رسميا القرارات السابقة المتصلة بالأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وبعض هذه القرارات اتخذ بالاجماع. إن المستوطنات تعارض القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وهي أيضا تخالف روح اتفاقات السلام وتشكل عقبة خطيرة في سبيل هذه العملية. ويصح هذا بصورة خاصة، عندما تكون المستوطنات في منطقة القدس وبذلك تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي لتلك المدينة.

وتشعر فرنسا بالقلق إزاء استئناف العنف. وقد كان هذا العنف قاتلا: في وادي الأردن في الأسبوع الماضي، وفي تل أبيب اليوم. وقد أعربت حكومة فرنسا عن اشمئزازها وجزعها إزاء هذه الهجمات وعن تعاطفها مع أسر الضحايا. وأعربت فرنسا أيضا عن مشاعرها إزاء الأحداث الخطيرة في القدس والخليل. إننا نوجه نداء لتغليب التعقل على المشاعر ولتجنب أي عمل أو تدبير أو بيان يمكن أن يزيد من توتر الحالة. فمنطق السلام والحوار يمكن أن يسود، بل يجب أن يسود.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد اتيحت الفرصة بالفعل للوفد الروسي في مجلس الأمن وفي جلسة الجمعية العامة للإعراب عن وجهات نظره في الحالة الناجمة عن قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مجمع سكني جديد في القدس الشرقية، وندين بدء اسرائيل البناء في هذه المستوطنة. وهذا يتناقض مع نص وروح عملية السلام في الشرق الأوسط والمبادئ التي وضعت في مدريد بوصفها الأساس لهذه العملية.

ومن المؤسف أنه نتيجة أعمال اسرائيل الاستفزازية في الأراضي المحتلة تستمر الحالة في التدهور وتتسم بالمواجهة بصورة متزايدة. إن هذا كله، بالاقتران باندلاع أحدث عمل من أعمال العنف، قد عقَّد عملية التفاوض.

وإن روسيا بوصفها أحد راعيي عملية السلام توجه طلبا عاجلا الى حكومة اسرائيل للعدول عن قرارها ببناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية. ومن المهم أيضا أن يبذل الطرفان كل جهد ممكن لتجنب أي حالة تنطوي على المواجهة في المستقبل في العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية ولكسر طوق الجمود الذي يكتنف عملية السلام.

لذلك صوَّت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار المعروض علينا الذي كان ينبغي اعتماده بوصفه رد الفعل المناسب على الأحداث المفزعة في القدس الشرقية. وقد كنا أيضا مستعدين لتأييد مشروع بيان رئاسي مماثل لو كنا قد تمكنا من التوصل الى توافق في الآراء بشأنه اليوم.

وندين بقوة الأعمال الإرهابية التي وقعت اليوم في تل أبيب. إن هذه الأعمال الإجرامية لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال، ونعرب عن أعمق مواساتنا للأسر التي جرح أو قتل أفراد منها نتيجة ذلك.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت البرتغال لصالح مشروع القرار المقدم من قطر ومصر.

ولا حاجة بي للإسهاب والإطالة في موقف البرتغال بشأن قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم/هام حوما في القدس الشرقية. وقد كان بلدي من بين مقدمي مشروع القرار الذي نظر فيه مجلس الأمن في جلسته ٣٧٤٧ ومشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة.

ونعتبر أن القرار الاسرائيلي غير شرعي بموجب القانون الدولي وأنه ينتهك الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان المعنيان حتى الآن. ويعود أثره الشامل بالضرر على عملية السلام.

وكنا نأمل في أن يتمكن المجلس هذه المرة من الاتفاق على صيغة تمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته والإعراب بقوة عن تأييده لعملية السلام في الشرق الأوسط. وللأسف لم نتمكن من التوصل الى هذه المرحلة على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود كثيرة لتحقيق توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع.

وندين الهجوم بالمواد المتفجرة الذي وقع هذا اليوم في اسرائيل ونأسف لوقوعه. إن استهداف الناس الأبرياء ليس الطريقة السليمة لممارسة الضغط أو حل المنازعات. إن الافتقار الحالي الى الثقة بعملية السلام في الشرق الأوسط يستغله الذين يبغون تقويض المنجزات التي توصل إليها الطرفان المعنيان حتى الآن.

ونحث اسرائيل على إعادة النظر في قرارها ووقف أي عمل من شأنه أن يخلق الريبة لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وبهذه الطريقة تجازف باستبعادها عن المفاوضات.

ومن جهة أخرى، نحض الشعب الفلسطيني وقادته على مواصلة التحلي بضبط النفس وعدم اللجوء الى العنف. فالعنف لا يخدم إلا مصالح أعداء السلام.

ولا بد لجميع الأطراف المعنية أن تدرك أنه في النهاية لا بديل لعملية السلام. ويجب على كل طرف الوفاء بالتزاماته. وكل واحد مسؤول عن أفعاله.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعربت السويد في بيانها أمام مجلس الأمن في ٥ آذار/ مارس عن قلقها العميق إزاء قرارات ومخططات الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالمستوطنات في الأرض المحتلة. وآخر قرار يتعلق بجبل أبو غنيم/هار حوما في منطقة القدس من الضفة الغربية المحتلة.

وقد عملنا بجد لنرى اهتمامنا - الذي نعتقد أنه اهتمام جميعنا - يتجسد في قرار لمجلس الأمن يؤيده الجميع وللأسف لم يتوصل المجلس الى اتفاق.

وخلال الأيام القليلة الماضية كانت السويد في غمرة الانشغال سعيا الى التوصل الى اتفاق على بيان رئاسي.

ومرة أخرى، لا يسعني إلا أن أعرب عن الأسف الشديد لأنه لم يتم التوصل الى اتفاق في المجلس. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة الى الأطراف المعنية مباشرة ويجعل تأثيره ملموسا ومفهوما لديها ما لم يتفق المجلس على الكلام بصوت واحد.

لقد صوتت السويد لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ونؤيد محتوياته تأييدا كاملا.

لقد شجبت وزيرة خارجية السويد، السيد لينا هيلم والين في بيان مؤرخ ١٩ آذار/مارس عملية البناء التي بدأت في منطقة جبل أبو غنيم. وطلبت الى الحكومة الاسرائيلية التخلي عن سياستها الاستيطانية.

وصباح هذا اليوم أدانت وزيرة الخارجية بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع في قلب تل أبيب وحثت على ضبط النفس لمنع أي تصعيد للعنف.

وفي الختام أكرر كلمات وزيرة خارجيتي: إن الطريق الوحيد الى الأمام هو العودة الى عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد وصلنا الآن الى نهاية إجراءات التصويت.

طلب المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة الكلمة، وأدعوه الى الإدلاء ببيانه.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لكافة أعضاء المجلس الذين دعموا مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/1997/241) المقدم من مصر وقطر بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. نحن نعلم أن تأييدكم هذا لم يكن سهلا.

اليوم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة حق النقض للمرة الثانية خلال أقل من اسبوعين وللمرة الثالثة خلال أقل من سنتين حول نفس الموضوع، وهو الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في القدس الشرقية المحتلة. وعجز مجلس الأمن، بالتالي، مرة أخرى عن القيام بمهامه وواجباته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويأتي هذا في الوقت الذي تُمعن فيه اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، في انتهاك القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتصر في أواخر القرن العشرين على الاستمرار في نظام المستعمرات الاسرائيلية الذي يجمع بين الاستعمار الكولونيالي الكلاسيكي وترتيبات الأبارتيد البغيض، كما تصر على الاستمرار في تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للقدس متجاهلة الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني هناك ومحتقرة مشاعر ومصالح العرب والمسلمين والمسيحيين في كافة أنحاء العالم. ويأتي أيضا في الوقت الذي تقوم فيه اسرائيل بانتهاك الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط وفي انتهاك أسس هذه العملية، مهددة بشكل جدي انجازاتها حتى الآن وإمكانية استمرارها ونجاحها.

من المؤسف جدا أن يأتي الفيتو هذا اليوم عشية قيام إسرائيل بالبدء فعلا، بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ بتنفيذ المستعمرة الجديدة في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة؛ وعشية قرار الجمعية العامة الذي عبَّر عن موقف حاسم شبه جماعي من قبل أعضاء الأسرة الدولية؛ وعشية تصاعد التوتر في المنطقة وازدياد الاحتقان والغضب على الجانب الفلسطيني والعربي من جراء تصرفات ومواقف إسرائيل وتصريحات مسؤوليها.

يصعب قبول أن هذا الفيتو يأتي لحماية عملية السلام. ويصعب أيضا قبول أن المفاوضات الثنائية هي الحل، في الوقت الذي يقوم فيه أحد الأطراف بفرض حقائق جديدة على الأرض، وهو ما يشكل نقيض التفاوض. يبدو أن الحقيقة المُرة هي أن هذا الفيتو يأتي لحماية إسرائيل من إرادة المجتمع الدولي، واستثنائها من أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن ممارسة الفيتو على أساس "مبدئي"، بغض النظر عن نص مشروع القرار المطروح، يبدو أنه يرقى إلى موقف رسمي يعلق وظائف وسلطات مجلس الأمن فيما يتعلق بإسرائيل، وفيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن هذا يخالف أحكام الميثاق بشكل جدي. وهو قطعا ليس في مصلحة مجلس الأمن ومصداقيته، ولا في مصلحة عملية السلام واستمرارها.

إن وجود اتفاقات ثنائية بين الأطراف حول طبيعة المرحلة الانتقالية وتأجيل المفاوضات حول بعض المسائل الهامة للمرحلة الثانية لا يمكن أن يشكل ولا يجب أن يشكل إلغاء لأحكام القانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض أية محاولة لاستغلال وجود عملية السلام من أجل تحييد القانون وترك الجانب الفلسطيني عرضة للمحتل ولميزان القوى القائم على الأرض. إن الشرعية الدولية هي سلاحنا الوحيد، إلى جانب إيماننا بالله وبإرادة شعبنا، وثقتنا

بإخوتنا وأصدقائنا. وسوف نقاوم أية محاولة لوضع الشرعية الدولية جانبا. ونؤكد أن هذه المحاولة هي غير قانونية وغير شرعية، بل وغير أخلاقية، ولن يكتب لها النجاح.

نعتقد أن على أعضاء المجلس محاولة حل المشكلة الجدية التي برزت اليوم وذلك وفقا لأحكام الميثاق وعلى قاعدة احترامه. ومن جانبنا سوف نبقى مصرين على ضرورة تحمُّل مجلس الأمن لمسؤولياته. ونأمل أن يتم ذلك، إذ أننا لن نختفي، وسوف نعود إلى المجلس مستقبلا طالما استدعى الأمر ذلك. وفي نفس الوقت سوف نلجأ إلى الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وبشكل خاص الجمعية العامة، إذ يجب أن لا ننسى أن الجمعية العامة هي التي قسمت فلسطين، وهي تتحمل مسؤولية خاصة في إطار المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين لحين حل القضية من كافة جوانبها.

كلمة أخيرة للحكومة الإسرائيلية - شريكنا المفترض في عملية السلام: لا تسيئوا فهم ما حدث اليوم كما قد تكونوا فعلتم في الماضي. إن للأصوات الثلاثة عشر التي تم الحصول عليها للمرة الثانية أهمية كبرى ومعنى عميقا، وهي تعكس الموقف الصادق للمجلس. كما أن الموقف الدولي تم التعبير عنه، وسوف يتم التعبير عنه، بشكل ديمقراطي وقاطع في الجمعية العامة.

الموقف الفلسطيني والعربي لن يخضع. إننا بالرغم من كل شيء ما زلنا ملتزمين بعملية السلام، وبالاتفاقات المعقودة، وبضرورة العمل على تنفيذها. ولكننا في نفس الوقت متمسكون أكثر بحقوقنا التاريخية والمشروعة، خاصة في القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وبكل شبر من أرضنا وفقا للمصالحة التاريخية بين الطرفين. فإذا كنتم متمسكين بهذه المصالحة، فنحنا أيضا.

في تطور آخر، جاء في مرحلة لاحقة، حدث اليوم تفجير جديد في تل أبيب صباح اليوم. إن سياستنا واضحة في هذا المجال. إننا نرفض هذه الأعمال، وندينها، ونعتقد أنها تضر بمصالح شعبنا وبعملية السلام ككل. وفي نفس الوقت، فإننا لا نعتقد أنه يمكن عزل حدوث هذه الأعمال عن الظروف المتوترة والأوضاع الخطيرة التي خلقتها سياسات وأعمال الحكومة الإسرائيلية. إننا ننبِّه بشكل خاص إلى التأثيرات الخطيرة لتصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين التي جاءت مليئة بالتلفيقات والمواقف غير المسؤولة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل إسرائيل أن يتكلم، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في اليوم الذي قتل الإرهابيون الفلسطينيون ثلاث نساء إسرائيليات، وجُرح أكثر من ذلك بكثير، بما فيهم الأطفال الصغار والرضع، رفع ١٣ عضوا في مجلس الأمن أيديهم مؤيدين لمشروع قرار أحادي الجانب يفرد إسرائيل بالذكر. ونود أن نشكر الوفود التي لم تؤيد مشروع القرار.

إن مداولات اليوم، والمداولات التي سبقتها في مجلس الأمن والجمعية العامة تعيدنا إلى الوراء، إلى الأيام المظلمة قبل مؤتمر مدريد للسلام، حيث كانت البلدان العربية تنخرط في حرب سياسية ضد بلدي، وتحاول المرة تلو الأخرى إساءة استخدام مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، أسهم انعقاد مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمحافل الدولية الأخرى، التي أدينت فيها إسرائيل، مرة أخرى لسوء الطالع في إيجاد مناخ فسرته المنظمات الإرهابية بأنه ملائم لشن العمليات ضد إسرائيل.

وفي الأسابيع الأخيرة انخرط الفلسطينيون في جهود متضافرة لفرض الضغط الدولي على إسرائيل وتفادي معالجة المسائل المعلقة من خلال آلية انشئت كجزء من عملية السلام الجارية. غير أن المحاولات الفلسطينية الرامية إلى تسييس هذه المسائل وتوليد الضغط الدولي لا يمكن إلا أن تقوض الثقة بين الطرفين، وأن تضر بدلا من أن تفيد، وأن تثير الشكوك حول استعداد الفلسطينيين للتفاوض بحسن نية، إن الأمر ليس كما لو أن الفلسطينيين لم يرتكبوا أية انتهاكات لاتفاقاتنا. ولكن كلما وقعت الانتهاكات، أثارت إسرائيل الأمر مباشرة مع الفلسطينيين.

وقد تعهدت إسرائيل بتنفيذ المرحلة الأولى من عملية إعادة الانتشار الإضافية، وأطلقت سراح جميع السجينات الفلسطينيات، وأعادت فتح المفاوضات بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما فيها العبور الآمن والمطار وميناء غزة.

وفي جميع هذه الحالات تقيدت إسرائيل بالتزامها. وقد تعهد الفلسطينيون باستكمال عملية تنقيح الميثاق الفلسطيني، لمكافحة الإرهاب ومنع العنف، والقيام بأنشطة المجلس الفلسطيني في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، لا في القدس. وفشل الجانب الفلسطيني في إبداء نيته أو عزيمته على التقيد بكل

التزام من التزاماته. وعلى النقيض من ذلك، اختار الفلسطينيون تحريك الضغط السياسي من داخل المنطقة ومن خارجها، وتلافي المحادثات الثنائية المباشرة التي تشكل أساس المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وأملهم الوحيد في التقدم.

إن الاتفاق المؤقت يفرض على الفلسطينيين العمل ضد كل أشكال العنف والإرهاب. وقد أعيد ذكر هذا الالتزام وتعزيزه في المذكرة الرسمية الملحقة ببروتوكول الخليل المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، التي تعهد فيها الفلسطينيون بمكافحة المنظمات الإرهابية وهياكلها، وكذلك بالقبض على الإرهابيين وملاحقتهم ومعاقبتهم. وعلى الرغم من هذه الالتزامات الواضحة، شهدت الأشهر الأخيرة تراجعا ملحوظا في مستوى النشاط الفلسطيني الموجه ضد الإرهاب. فلم يكتف المجلس الفلسطيني بالتوقف عن اعتقال الأشخاص المشبوهين بالقيام بنشاط إرهابي وعن اتخاذ إجراءات ضد الهيكل الإرهابي فحسب، بل وواصل إطلاق سراح أعضاء المجموعات الإرهابية، الذين شارك كثيرون منهم مباشرة في تنظيم الأعمال الإرهابية والإعداد لها.

واليوم، في الساعة ١٣/٣٠ بتوقيت إسرائيل، وفي مقهى في وسط تل أبيب، قام متفجر بشري انتحاري بتفجير العبوة التي كان يحملها، فقتل نفسه ومن كان بالقرب منه مباشرة. وتوفيت ثلاث نساء نتيجة لهذه الهجمة، التي جُرح فيها أكثر من ٤٠ آخرين، ومن بينهم أطفال. وقد أعلنت منظمة حماس الإرهابية مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

وقبل بضعة أيام حذرت أجهزة الأمن الإسرائيلية من هجمات إرهابية وشيكة الوقوع، قائلة بأن إطلاق السلطة الفلسطينية سراح عدة إرهابيين من حماس، بما فيهم القتلة الذين شاركوا بهجمات على الإسرائيليين، بالإضافة إلى البيانات العديدة والمتفرقة الصادرة عن شخصيات فلسطينية، فسرتها المنظمات الإرهابية بإعطاء الضوء الأخضر لشن هجمات إرهابية على إسرائيل. ولم يبذل المسؤولون الفلسطينيون أي جهد لتنفيذ هذا التفسير. وبالتالي تتحمل القيادة الفلسطينية المسؤولية الكبرى عن مأساة اليوم.

وأحد إرهابيي حماس الذين أطلقت السلطة الفلسطينية سراحهم مؤخرا هو ابراهيم المقادمة، وهو رئيس الجناح العسكري السري لمنظمة حماس. واليوم خاطب المقادمة جمعا جماهيريا في خان يونس. واسمحوا لي أن أقتبس مقتطفات من خطابه:

"إن القدس لن تتحرر عن طريق المفاوضات أو المظاهرات أو التجمعات، بل عن طريق الجهاد المستمر. وسوف نواصل السير على درب الجهاد. وعلينا ألا نشفق على أعدائنا. إن على شعبنا واجب مطاردتهم سواء عاشوا في تل أبيب أو في أمريكا اللاتينية. وسوف نجعل نتنياهو يلعن اليوم الذي ولد فيه ويأمل أن يبتلع البحر القدس."

هذا ما قاله هذا الإرهابي من حماس الذي أطلقت السلطات الفلسطينية سراحه قبل بضعة أيام.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الاتفاق المؤقت أحكاما محددة لا تقتضي من السلطة الفلسطينية الامتناع عن العنف والدعاية المعادية فحسب بل تلزمها أيضا باتخاذ إجراءات قانونية لمنع أي تحريض في المناطق الخاضعة لها. ومع ذلك، كثيرا ما تدعو القيادة الفلسطينية إلى الجهاد ضد إسرائيل وتثني على الإرهابيين البارزين مثل يحيى عياش، المهندس. وقد هددت القيادة الفلسطينية مؤخرا بأنه ما لم يتم الوفاء بالمطالب الفلسطينية، فإن هذا:

"سيعيد المنطقة وسكانها إلى المواجهة العنيفة والكوارث، وستكون حكومة إسرائيل وحدها المسؤولة عن نتائجها."

إن عملية السلام تقوم على أساس حل الخلافات بالوسائل السلمية ونبذ العنف. ومثل هذه التهديدات الخفية باستخدام العنف تقوض أسس الحوار بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أظهرت أعمال الشغب المؤسفة التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر، فإن لغة التحريض نادرا ما تبقى محصورة في إطار الكلام وحده.

ومن المقرر استئناف المفاوضات المتصلة بالوضع الدائم خلال هذا الشهر. وقد وضعت إسرائيل جميع الترتيبات المطلوبة لاستئناف هذه المحادثات. وهذه المفاوضات ستكون صعبة وشاقة، بكل ما يصاحب المفاوضات من تقدم وتراجع. ونحن نأمل ألا يهرع الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة إذا ظهرت عقبات. بل ينبغي لهم، عوضا عن ذلك، أن يعملوا معنا مباشرة ويتغلبوا على هذه العقبات بالاستفادة من اللجان المشتركة التسع التي أنشئت لهذا الغرض بالذات.

وآمل أن يسأل أعضاء المجلس أنفسهم أليس من الأفضل، بدلا من الدخول في مناقشة عقيمة بدأها العرب

بإساءة استخدام صارخة لمجلس الأمن، أن يوجهوا جهودهم نحو إدانة نداءات التحريض والدعوات إلى الجهاد؛ أو أن يناشدوا الفلسطينيين أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات، وألا يعتبروا الأمم المتحدة بديلا للمحادثات المباشرة، وأن يكافحوا الإرهاب دون قيد أو شرط.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا أستطيع قبول أن يقال لمجلس الأمن بأن عرض مسألة تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط على المجلس يمثل - في أي وقت من الأوقات - إساءة استخدام صارخة لمجلس الأمن.

نحن الأعضاء الخمسة عشر، بغض النظر عن تصويتنا اليوم، نعمل نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. نحن أعضاء في مجلس الأمن، سواء كنا أعضاء دائمين أو غير دائمين، وسواء كنا منتخبين أو قُبلنا كأعضاء دائمين في عام ١٩٤٥. لقد أنيطت بالمجلس المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ويحق للمجلس أن ينظر في أي مسألة تتصل بالسلم والأمن في أي مكان من العالم. والشرق الأوسط ليس استثناء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠